إدارة الثروة المائية في المشرق العربي، واقع وتحديات

الدكتور حبيب البدوي habib.badawi@ul.edu.lb **– الباحث علي طباجة** ali.tabaja@st.ul.edu.lb

(الجامعة اللبنانية)

مستخلص

يتناول هذا البحث تحديات عملية إدارة الثروة المائية الهائلة في منطقة آسيا العربية، ويعرض النزاعات حول الماء في منطقة شرق المتوسط بين اسرائيل والدول المحيطة بها، كذلك يعرض وبصورة مختصرة للنزاع المائي بين سوريا وتركيا، وبين مصر وأثيوبيا، ويسلط الضوء على تاريخ النزاعات على المياه مع اسرائيل منذ قيامها، ومحاولات اسرائيل الدائمة للسيطرة ولاستغلال كل مصادر المياه في المناطق التي قامت عليها والتي احتلتها لاحقاً، وحرمان مواطني هذه المناطق من حقوقهم المائية، واستعراض تاريخ هذه النزاعات المائية مع كلٍ من الدول المحيطة بها ومع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسياسة التأجيل والمماطلة في حل المسائل المائية معهم، ثم طرح العوامل التي تؤدي الى النقص المتصاعد في الثروة المائية في المنطقة، وتبيان السياسة الإسرائيلية في إدارة المياه لديها، وتركيزها على الزراعة، ثم استخلاص الاستنتاجات والتوصيات سواء في سبل مواجهة التسلط الإسرائيلي وانتزاع الحقوق العربية في المياه، وتجنب النزاعات مع الدول الأخرى، أو في وضع الخطط والبرامج للسنوات القادمة والتحضير لمواجهة النقص المتزايد في المياه العذبة والتفتيش عن أنجع الوسائل للتخفيف من استهلاك المياه مع الحفاظ على الأمن الغذائي في البلدان العربية.

المقدمة

تعاني منطقة المشرق العربي عموماً من قلة الأمطار لأنها منطقة شبه جافة، وإن تفاوتت النسبة بين بلد وآخر، ففي حين نجد النسبة عالية نسبياً في المناطق الغربية من لبنان وسوريا وفلسطين، نجدها قليلة في شرق سوريا وشرق الأردن ومصر، مما ينعكس على كمية المياه العذبة المتوفرة سواء في المياه السطحية أو الجوفية، وقد قدّرت الجغرافيا أن يكون أكثرمن 60% من ينابيع الأنهار لهذه المنطقة موجودة خارج الأراضي العربية، مثال نهر النيل ونهري دجلة والفرات، مما يجعل البلدان غير العربية قادرة على التحكم بكميات المياه العذبة المتدفقة الى المنطقة وخاصة الى مصر وسوريا والعراق.

منذ مطلع القرن العشرين بدأ الإستيطان اليهودي في فلسطين ليتزايد بعد صدور وعد بلفور [1] ووقوع فلسطين تحت السيطرة البريطانية، وينتهي بسيطرة المنظمة الصهيونية على جزء كبير من فلسطين وإنشاء دولتهم اسرائيل وطرد معظم الفلسطينيين من بلادهم والدخول في حالة عداء مع الدول المحيطة: سوريا ولبنان والأردن ومصر، ولكن الجغرافيا جعلت من المصادر الأساسية للمياه في المنطقة متشابكة بين الكيان الصهيوني الوليد والدول العربية المحيطة به، فكان ذلك من أهم اسباب الحروب والنزاعات بين اسرائيل وهذه الدول، وباشرت إسرائيل فور نشوئها بتنفيذ مخططاتها الأحادية لإستغلال المياه المشتركة بل وتطلعت الى المشاركة بأنهار وثروات البلدان المحيطة بها، مثل جبل الشيخ (جبل حرمون) ونهر الليطاني في لبنان ونهر النيل في مصر، ثم يخسر العرب حربهم معها عام 1967، وتحتل المزيد من الأراضي، فتصبح كل فلسطين التاريخية تحت سيطرتها، بالإضافة الى شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان السورية وجزء من السفوح اللبنانية لجبل الشيخ (مزارع شبعا)، فغنمت المزيد من المصادر المائية التي كانت تحلم بضمها منذ تأسيسها.

ومع الزيادة السكانية المطردة وتضخم المدن وزيادة الطلب على المياه المنزلية بعد طغيان الحياة الحضرية وتطورها، والتطور الصناعي والزراعي وتفاقم استهلاك المياه وزيادة تلوثها، والإنحباس الحراري ونتاقص الأمطار، أضحت المياه العذبة في هذه المنطقة من الموارد الطبيعية شبه النادرة.

في هذا البحث سنستعرض الظروف والمحطات التاريخية منذ ما قبل نشوء الحركة الصهيونية حتى اليوم، والنزاعات المائية بين إسرائيل وجيرانها، والتوترات مع تركيا حيث منابع نهري دجلة والفرات، ومع أثيوبيا صاحبة مشروع سد ضخم على نهر النيل، ليخلص البحث قبل الخاتمة الى الاستنتاجات والتوصيات التي هدفت الدراسة الى استخلاصها من هذا البحث.

---

[1] بيان أصدرته بريطانيا في 2 تشرين الثاني عام 1917 على لسان وزير خارجيتها آرثر بلفور تتعهد فيه بالعمل على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

Mayir Vereté. (1970). The Balfour Declaration and Its Makers. *Middle Eastern Studies*, *6*(1), 48–76. http://www.jstor.org/stable/4282307

الخطر الإسرائيلي

مع مهد فكرة إنشاء كيان غريب في وسط العالم العربي صرّح تيودور هرتزل[2] "إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة القديمة هم مهندسو مياه، فعليهم يتوقف كل شيء من تجفيف المستنقعات إلى ري المساحات المجدبة، وإنشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية"[3]. إن هرتزل كان يقصد بتجفيف المستنقعات أي تجفيف بحيرة الحولة، وهذا ما تم بالفعل في خمسينيات القرن الماضي والنقطة الثانية الواردة في كلامه يتحدث فيه عن ري المساحات المجدبة، ومن المرجح أن يكون الرجل قد أشار إلى ري صحراء النقب كونها مساحات مجدبة قاحلة، قد تستفيد منها إسرائيل في توطين مستوطنين جدد على هذه الأرض، وتحويلها إلى مساحات خضراء، وهذا ما تم بالفعل فيما بعد، فالمتتبع للشأن الصهيوني والصراع العربي الإسرائيلي يجد أن إسرائيل قامت بنقل مياه نهر الأردن وبحيرة طبريا إلى صحراء النقب، وقامت بطرد البدو من هنالك وتوطين اليهود.

لقد طبقت نظرية هرتزل المتعلقة بحوض نهر الأردن بحذافيرها، فالمياه اللبنانية، وقعت تحت غطرسة قبضة إسرائيل، وبدأت خطط جر المياه نحو الداخل المحتل، وكذلك مياه هضبة الجولان، والتي استنزفت عبر ضخها لري المستوطنات الإسرائيلية حتى أن السيول السورية التي تتجه نحو الشرق أي باتجاه الداخل السوري المحرر من الجولان لم تسلم من التعديات المائية الصهيونية، فتم بناء مجموعة سدود عليها لقطعها جغرافياً وطبيعياً عن الوطن الأم سوريا.

وعند وضع هرتزل وصقور القيادة الصهيونية أولى لبنات كيانهم في مؤتمر بال الذي عقد في سويسرا عام 1897، تضمن الخطاب الختامي أنه "لو أنني أردت تلخيص نتائج هذا المؤتمر لأكدت أننا

---

[2] تيودور هرتزل (1860–1904)، كاتبٌ نمساوي–مجري، وكاتب مسرحيات، وناشط سياسي، وهو أبو الصهيونية السياسية الحديثة. شكل هرتزل المنظمة الصهيونية وشجع اليهود على الهجرة إلى فلسطين ساعياً لتشكيل دولة يهودية. على الرغم من أنه توفي قبل إنشائها، إلا أنه معروف بأبي دولة إسرائيل.

Cohn, H. J. (1970). Theodor Herzl's Conversion to Zionism. *Jewish Social Studies*, *32*(2), 101–110. http://www.jstor.org/stable/4466575

[3] حسين خلف موسى .(2020) .*الدور الإسرائيلي في ازمة سد النهضة* .الحوار المتمدن . https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=687138

وضعنا أسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التي تمتد حتى نهر الليطاني"[4]. إن الخطوات الإسرائيلية في عصرنا الحالي اتخذت الطابع العملي في الاعتداء على المياه اللبنانية، ورافد نهر الأردن، لا سيما وأن إسرائيل مهدت لها بعناية عبر عقد اتصالات سرية مع الدول الأوروبية. ولقد أرسل اللوبي الصهيوني التماساً للحلفاء يطالبهم بحدود للدولة العبرية تشمل منابع اليرموك والأردن والليطاني. وقد سعت الصهيونية العالمية عبر أذرعها الممتدة في أوروبا وفرنسا على وجه التحديد للضغط على قائد قوات فرنسا المنتدبة على سورية ولبنان لتعديل مسار الحدود الفلسطينية اللبنانية حتى نهر الليطاني شمالاً، وهذا كان من شأنه اقتطاع نصف الجنوب اللبناني لصالح إسرائيل وحرمان لبنان من حقوقه المائية. ولم يخفِ ديفيد بن غوريون[5] هذه المطامع، وهو داعية فكرة التوسع المائي لضمان ديمومة المياه في إسرائيل حيث صرح: "يجب أن نتذكر أنه لتثبيت الدولة اليهودية في المنطقة يجب أن تكون مياه الأردن ومياه الليطاني ضمن حدودنا" [6].

إن منابع نهر الأردن الأعلى ستكون ضمن حدود إسرائيل المائية الشمالية التي ستبنى عليها دولتها التوسعية. وبذلك نجد أن قادة الصهيونية وضعوا أمام نصب أعينهم السيطرة على مياه كل من لبنان وسوريا والأردن، إضافة بالطبع لفلسطين، قبل تأسيس دويلتهم بفترات طويلة، وما كانت نكبة عام 1948 إلا الخطوة الأولى نحو تحقيق "إسرائيل الكبرى". ثم بدأت إسرائيل بوضع النقط على الحروف لخطواتها اللاحقة، فالنكبة جزء من هذه الخطوات التي اتبعتها إسرائيل بنكسة حرب 1967 واحتلال الجولان السوري وسيناء المصرية والضفة الغربية وقطاع غزة، وبداية تهديد لبنان عبر الخروقات على

---

[4] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مجموعة باحثين، ط١، بيروت لبنان ١٩٧٧، ص ١٢٠.

[5] دافيد بن غوريون (1886 – 1973)، أوّل رئيس وزراء لإسرائيل. كان بن غوريون من طلائع الحركة العمّالية الصهيونية في مرحلة تأسيس إسرائيل. وخلال فترة رئاسته لمجلس الوزراء الإسرائيلي الممتد من 25 يناير 1948 وحتى 1963 (باستثناء الأعوام 1953 حتى 1955)، فقد قاد بن غوريون إسرائيل في حرب 1948 التي يُطلق عليها الإسرائيليون، حرب الاستقلال. ويعد بن غوريون من المؤسسين لحزب العمل الإسرائيلي والذي تبوّأ رئاسة الوزراء الإسرائيلية لمدة 30 عاماً منذ تأسيس إسرائيل.

Yaacov Goldstein. (1988). David Ben-Gurion and the Bi-National Idea in Palestine. *Middle Eastern Studies*, *24*(4), 460-472. http://www.jstor.org/stable/4283266

[6] الأرقم الزعبي، *الغزو اليهودي للمياه العربية حلم توراتي وعمل لتحقيقه مستديم*، دار النفائس، بيروت ١٩٩٢، ص٦٦.

جانبي الحدود لاستكمال مسلسل السيطرة على روافد نهر الأردن في حوضه الأعلى، والتي جاء الاجتياح عام 1982 ليرسخ سرقة المياه اللبناني باتجاه الداخل الفلسطيني المحتل.

الإطار المنهجي للبحث

موضوع البحث هو النزاعات المائية بين اسرائيل وكل من الدول المحيطة بها ومع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين سوريا وتركيا وبين مصر واثيوبيا، وتتبع إشكالية البحث من المخاطر المتوقعة بسبب ندرة المياه وفي طليعتها النزاعات العسكرية والسياسية مع كل من اسرائيل وتركيا واثيوبيا، وسبل التخفيف من هذه النزاعات، مع عدم التنازل عن الحقوق المائية العربية.

يحاول هذا البحث الإجابة عن عدة تساؤلات، من أهمها:

- لماذا تتناقص كمية المياه في الدول العربية موضوع البحث
- لماذا تصر اسرائيل على مصادرة المياه العربية
- ما هي الوسائل لمواجهة التسلط الاسرائيلي وانتزاع الحقوق العربية المائية
- ما هي أفضل الوسائل لمواجهة التناقص المستمر في المياه

إعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وصولاً الى تحليل علمي وموضوعي للمشكلة.

أما بالنسبة الى تقنيات البحث، فقد اعتمد البحث على الكثير من الأبحاث والكتب السابقة التي تناولت الموضوع، بالإضافة الى الإحصاءات العلمية الصحيحة، والخرائط البيانية.

وفي الفرضيات لحل الإشكاليات المطروحة، العمل العربي الموحد والمطالبة بالحقوق القانونية واللجوء الى المحاكم الدولية لإنتزاعها، والتركيز الإعلامي والعمل السياسي المركز، وتوزيع الإنتاج الزراعي بين الدول العربية ورفع الحواجز الجمركية فيما بينها، والعمل على الحد من الزيادة السكانية ونشر التوعية حول مشكلة ندرة المياه، واستعمال التقنيات الحديثة في االزراعة والبناء ووضع الخطط المائية وبناء السدود والبرك، مع الحفاظ على الأمن الغذائي للدول العربية.

الخلفية التاريخية

قبل نشوء المنظمة الصهيونية وسعيها لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، بدأ بعض اليهود بالتخطيط المبكر لتأمين المياه لهذا الكيان المزمع، بدأت مع نشر كتاب أحد أعضاء الجمعية العلمية

البريطانية سنة 1875 عن إمكان توطين ملايين الناس في جنوب فلسطين بإستعمال المياه الوفيرة في شمالها، وبدأت حركة الإستيطان المبكر عبر "حركة إحباء صهيون"[7] منذ 1887 وركزت إستيطانها في شمال فلسطين وعلى مقربة من منابع المياه، وقال هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية في روايته الأرض القديمة– الجديدة: "إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة القديمة هم مهندسو المياه[8]، ولو أردت تلخيص هذا المؤتمر[9]، لقلت أننا وضعنا اسس الدولة ليهودية في حدودها الشمالية التي تصل الى نهر الليطاني"؛ ويظهر في الخرائط الأولى التي وضعتها المنظمة الصهيونية لهذا الكيان وقوع كل منابع روافد نهر الأردن مع حوض النهر بكامله كذلك نهر الليطاني ومنابعه وقمم جبل الشيخ ضمن هذه الخرائط.

وفي عام 1903 عرض هرتزل على السلطان العثماني مبلغ مليون ليرة تركية نظير الإستيطان في منطقة الجليل وحوض الليطاني، كما قدمت الحركة الصهيونية الخريطة الآنفة الذكر الى مؤتمر السلام في باريس سنة 1919 واصفاً جبل الشيخ (حرمون) بأنه أبو إسرائيل المائي؛ كما شدد وايزمان في رسالته الى وزير خارجية بريطانيا سنة 1920 على ضم نهر الأردن واليرموك الليطاني وانه بدون ذلك لن تكون الدولة الجديدة مستقلة إقتصادياً[10]، ولكن الرياح الدولية جرت بغير ما تشتهي السفن الصهيونية، ورُسمت حدود الدول الناشئة الواقعة تحت الإنتدابين البريطاني والفرنسي(لبنان، سوريا، فلسطين، إمارة شرق الأردن) فبقيت معظم منابع نهر الاردن وسفوح جبل الشيخ خارج حدود فلسطين، كذلك نهر الليطاني أصبح بالكامل ضمن أراضي الدولة اللبنانية، ولم تنجح فرنسا في ضم سحل الحولة الى لبنان بالرغم من ملكية معظم أراضيه من لبنانيين.

بين عامي 1923 و1947، كثّف الصندوق القومي اليهودي من شراء الأراضي الواقعة بمحاذاة منابع روافد الأردن في الشمال وفي سهل الحولة وخاصة من الملّاك اللبنانيين والسوريين[11]، وهي أراضي

---

[7] مجموعة حركات يهودية قامت في عام 1881 في اوروبا الشرقية وعملت على دعم الاستيطان اليهودي في فلسطين، انضمت الى المنظمة الصهيونية عند إنشائها عام 1897.

[8] بيان نويهض الحوت، *اتفاقية الحدود والمياه*، جريدة الحياة، بيروت 1995/12

[9] المؤتمر التأسيسي الأول للحركة الصهيونية والذي انعقد في مدينة بال في سويسرا سنة 1897.

[10] بيان نويهض، مرجع سابق.

[11] مصطفى العباسي، *صفد في عهد الانتداب البريطاني، دراسة اجتماعية وسياسية*، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة 1، بيروت، 2005 ص 241.

زراعية خصبة جداً بالمياه وأقامت فيها مستعمرات زراعية جماعية (كيبوتسيم)[12]، ومنذ الأيام الأولى لتأسيسها، باشرت إسرائيل على الفور في مشاريعها لإستغلال مياه نهر الأردن، وكانت المرحلة الأولى بمد أنابيب المياه الى النقب في الجنوب عرف بخط المياه القطري كذلك تجفيف بحيرة الحولة وسحب المياه التي تصب فيها الى بحيرة طبرية، وحصلت مناوشات عام 1953 عبر المنطقة المنزوعة السلاح بين سوريا واسرائيل بسبب المياه، أرسل على اثرها الرئيس الأميركي أيزنهاور سفيره جونستون لوضع خطة شاملة لإقتسام المياه في المنطقة، فوضع خطة رفضها كل من العرب وإسرائيل.

في العام 1954 وضعت مصر مشروع لبناء السد العالي على نهر النيل، وطلبت من البنك الدولي تمويل المشروع، لكن البنك الدولي وبضغط من الدول الكبرى وضع شروطاً قاسية لتمويله تصل الى حد سيطرة البنك على إدارة الإقتصاد المصري، عندها قامت مصر بتأميم قناة السويس لإستخدام عائداتها في تمويل بناء السد، وأدى ذلك الى العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956[13] وكان هذا العدوان نقطة تحول في السياسة المصرية بالإستدارة نحو المعسكر الإشتراكي والحصول على جزء هام من التمويل من الإتحاد السوفياتي[14].

إنتقلت إسرائيل الى مرحلة ثانية من مشاريعها للسيطرة على مياه حوض الأردن وكان ذلك أضخم مشروعاتها المائية بنقل 300 مليون متر مكعب من المياه سنوياً من طبرية في الشمال الى جنوب النقب، مما يعني أستيلائها على أكثر من 50% من مياه نهر الأردن، مع الإشارة بأن 23% فقط من مياه النهر تنبع من أراضيها[15]، هذا المشروع أدى الى أول تحرك عربي جدي لمواجهة السرقة الإسرائيلية للمياه العربية، فانعقد عام 1964 أول مؤتمر قمة عربي في الإسكندرية بمصر بدعوة من الرئيس جمال عبد الناصر، وقد تم وضع خطة تقضي بتحويل روافد نهر الاردن في لبنان وسوريا والأردن بإقامة سدود وتحويلات، هذا الأمر واجهته إسرائيل بضربات مسلحة عندما بوشر بتنفيذ التحويلات، أدت في النهاية الى تصعيد متدرج إنتهى بحرب حزيران سنة 1967، وهكذا نرى بأن موضوع المياه كان سبباً في حربين متتاليتين بين العرب وإسرائيل.

---

[12] نمط من المستعمرات الزراعية الجماعية بدأ إنشائها سنة 1910 في شمال فلسطين، وتشتمل على الصناعات الزراعية.

[13] حرب شنتها كل من انكلترا وفرنسا واسرائيل على مصر سنة 1956.

[14] محمد حسنين هيكل، مقابلة مع قناة الجزيرة بتاريخ 2007/7/24.

[15] رمزي سلامة، *مشكلة المياه في الوطن العربي–احتمالات الصراع والتسوية*، منشاة المعارف، الاسكندرية، 2001.

فور إستيلاء إسرائيل في حرب1967 على الأراضي الجديدة في الضفة وغزة والجولان وسيناء وسفوح جبل الشيخ اللبنانية (مزارع شبعا)، وحتى بعد يومين فقط على بدء الحرب، كانت أولى قراراتها، تتعلق بإدارة المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، قضت بنقل كل الصلاحيات بشأن المياه في المنطقتين الى الحاكم العسكري الإسرائيلي ثم أتبعته بعد إنتهاء الحرب بمجموعة من القرارات قضت بمنع إقامة أية إنشاءات مائية فلسطينية في المنطقتين دون ترخيص، وتوّجتها بنص يؤكد على ملكية الدولة لكل مصادر المياه في المناطق المحتلة[16].

منذ ذلك الوقت وحتى إتفاقية أوسلو 1994، بقيت إسرائيل تتحكم بكل المياه الجوفية والسطحية في الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها هضبة الجولان ومزارع شبعا اللبنانية والتي احتلتها ايضاً وواصلت تباعاً قضم المزيد من المرتفعات اللبنانية في جبل الشيخ لتصل الى أعالي قمم الجبل، كما باشرت ببناء المستوطنات في الجولان وخاصة انها استقبلت في التسعينات حوالي المليون مهاجر من الإتحاد السوفياتي السابق[17].

بعد مؤتمر مدريد للسلام[18] عام 1991، تكثفت المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، والتي امتدت حتى العام 2000، وكادت الامور أن تصل الى تسوية شاملة، إلا ان موضوع المياه شكّل العقبة الأساسية في نجاح عملية السلام، لأن الجانب السوري أصر على الإنسحاب الإسرائيلي الى حدود الرابع من حزيران وهذا يعني عودة سوريا الى الضفة الشرقية لبحيرة طبرية، لكن الجانب الإسرائيلي رفض ذلك، وعرضت الولايات المتحدة يومها بقاء السوريين على مسافة عشرة أمتار فقط من شاطىء البحيرة، إلا ان ذلك جوبه بالرفض النهائي السوري في قمة جنيف[19] في آذار عام 2000[20].

---

[16] سامر مخيمر وخالد حجازي، *أزمة المياه في المنطقة العربية*، سلسلة عالم المعرفة، العدد209، أيار1996، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ص ص 132-133.

[17] إستقبلت إسرائيل في 2000/5/7 المهاجر الروسي المليون منذ بداية موجة الهجرة من الإتحاد السوفياتي السابق في أيلول/سبتمبر العام 1989، صحيفة الديار اللبنانية في 2000/5/8.

[18] مؤتمر عقد في مدريد في 30 تشرين الأول برعاية دولية بين اسرائيل والدول المحيطة بها لمحاولة الوصول الى تسوية سلمية في المنطقة.

[19] قمة عقدت في مدينة جنيف في سويسرا أواخر آذار 2000، جمعت بين الرئيس السوري حافظ الاسد والرئيس الأميركي بيل كلينتون.

[20] *حكاية المفاوضات الاسرائيلية _السورية* جريدة الأخبار اللبنانية، عدد 23 أيار 2008.

جرى بالتزامن مفاوضات ثنائية بين إسرائيل وكل من الفلسطينيين ممثلين بمنظمة التحرير، والاردن، أدت في النتيجة الى اتفاقيات ثنائية مع الطرفين، مع العلم بأن مؤتمر السلام في مدريد بدأ بوفدين إسرائيلي وعربي، إلا أن إسرائيل رفضت التفاوض مع وفد عربي موحد لأن ذلك يشكل جبهة قوية متماسكة ضدها، وكان على العرب رفض التشرذم والبقاء موحدين، لكن إسرائيل مدعومة من الولايات المتحدة استطاعت التفرد بكل طرف على حدة، وهذه من الأخطاء الإستراتيجية في السياسية العربية، وكانت النتيجة ضعف المكتسبات الفلسطينية والأردنية في اتفاقيتي السلام، وقبلهما اتفاقية كمب ديڤد مع مصر، وترك سوريا ولبنان لوحدهما بمواجهة التحدي الإسرائيلي، واستمرار المأزق الفلسطيني بعدم الوصول الى الحل النهائي، هو من نتائج سياسة التفرد العربية.

أما بالنسبة الى إتفاقية وادي عربة[21] مع الأردن سنة 1994 فقد تطرقت لموضوع المياه، ونصت في جزئياتها على تقاسم يبدو غير عادل لمياه نهر اليرموك ونهر الأردن والمياه الجوفية بين الطرفين، مع تجاهل تام لحصة الفلسطينيين الذين هم شركاء في هذه المياه، ناهيك عن حصة سوريا التي تشارك في مياه اليرموك، كما بقيت اسرائيل مسيطرة وإن كان بالإيجار على منطقتي الباقورة والغمر في وادي الأردن الشمالي والجنوبي لمدة 25 عاماً والتي كانت إسرائيل قد احتلتهما عام 1967 واعترفت اسرائيل بالسيادة الأردنية عليهما، وقد رفض الأردن مؤخراً تجديد الإتفاقية بعد إنقضاء هذه المدة[22].

أما على الجانب الفلسطيني، فلا تزال إسرائيل تستغل والى اقصى الحدود المياه الجوفية للضفة الغربية وقطاع غزة، ومعاناة الفلسطيننية لا تزال مستمرة لأن إسرائيل أصرّت في إتفاقيات أوسلو[23] على تأجيل بند المياه الى المرحلة النهائية من الحل السلمي مع السلطة الفلسطينية، فاستطاعت حرمان

---

[21] حبيب البدوي، *وهم السلام، خمس وعشرون عاماً على اتفاقية وادي عربة 1994 – 2019*، بيروت: تحولات مشرقية، 2019.

[22] رمزي سلامة، *مشكلة المياه في الوطن العربي–إحتمالات الصراع والتسوية*، منشاة المعارف، الاسكندرية، 2001 ص 162.

[23] اتفاقية بين السلطة الفلسطينية واسرائيل وقّعت في واشنطن بالولايات المتحدة الاميركية في أيلول 1993، لكنها سميت باتفاقية أوسلو نسبة الى مدينة أوسلو النرويجية حيث جرت المفاوضات السرية بين الطرفين عقب مؤتمر مدريد.

الفلسطينيين من الإستفادة من مواردهم المائية والمماطلة بطلباتهم ببعض المشاريع المائية[24] وحتى المموّلة من المنظمات الدولية.

أما على الجانب اللبناني، فقد استطاع لبنان بعد تحرير أرضه في الجنوب عام 2000 من استغلال خجول لجزء صغير من حصته في مياه الوزاني مع غياب اي مشروح حيوي لإستغلال حصته الكاملة في مياهه المشتركة مع إسرائيل، ولا تزال إسرائيل تستغل موارد المياه اللبنانية في مزارع شبعا ومرتفعات جبل الشيخ.

وأخيراُ، بالنسبة الى المياه المسلوبة من الجولان السوري المحتل، فالوضع شبيه بما يحصل في مزارع شبعا اللبنانية والتي هي امتداد جغرافي لهضبة الجولان، ناهيك عن إستغلال المياه الجوفية في الهضبة ومياه روافد نهر الأردن مثل نهر بانياس ونهر الدان وغيرهما من الروافد الصغيرة وبحيرات الهضبة.

1- لبنان والنزاع المائي مع إسرائيل

يعتبر لبنان من أغنى دول شرق المتوسط بالمياه، لذلك كان محط الأطماع الإسرائيلية في مياهه، فظهرت في الأفكار الصهيونية التأسيسية للدولة المنشودة كما أسلفنا، فبالإضافة الى نهري الحاصباني والوزاني الذين ينبعان من لبنان ثم يتحدان سوياً قبل مسافة 5 كلم من الحدود الدولية مع فلسطين ليشكلا رافداً أساسياً من روافد نهر الأردن، كانت العيون الصهيونية شاخصة الى مياه نهر الليطاني كونه من أغزر الأنهار القريبة من فلسطين وأطولها(160كلم)، وحتى نجد حنقاً يهودياً على هذا النهر الذي ينبع من سهل البقاع في لبنان ويتجه جنوباً، ولكنه فجأة وقبل حوالي 4 كلم فقط من الأراضي الفلسطينية وفي نقطة تقع في اسفل قلعة الشقيف، يغير رأيه ويتجه نحو الغرب ليتابع مجراه ويصب في البحر الابيض المتوسط شمالي مدينة صور ليحافظ على هويته اللبنانية الكاملة منبعاً ومجرى ومصباً.

بعد فشل الحركة الصهيونية بضم الليطاني وغيره من الأنهار اللبنانية الى فلسطين، وفي مؤتمر باريس للسلام 1919، إتّصل داڤيد بن-چوريون وحاييم وايزمان[25] بالبطريرك الماروني وحاولا إقناعه بالتخلي عن جنوب لبنان الذي تسكنه أكثريّة إسلاميّة لقاء وعدٍ بتقديم مساعدات فنيّة وماليّة إلى الدولة اللبنانيّة

---

[24] رامي عبد الهادي، *مياه دولة فلسطين من الاستلاب إلى الاسترداد*، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 4 عام 1990م، ص 84.

[25] لعبا دوراً اساسياً في تأسيس اسرائيل، أصبح الأول أول رئيس وزراء في اسرائيل، والثاني أول رئيس للدولة.

الناشئة، ولكن البطريرك رفض هذا العرض[26]. بالتوازي مع ذلك، جهدت هذه الحركة لشراء المزيد من الأراضي في الجنوب اللبناني ليصار الى ضمها الى الدولة الموعودة، وقد نجحت جزئياً في ذلك، واستطاعت بالضغط إجراء تعديل طفيف على اتفاقية بوليه – نيو كومب[27] – Newcomb– Paulet للحدود عام 1923 بضم ما عرف لاحقاً بالقرى السبع[28]، والتي لها مواقع جغرافية هامة وغنية بينابيعها وآبارها[29]، فقامت إسرائيل بعد نشوئها ببناء مستعمرات زراعية على أنقاض هذه القرى، ورغم تثبيت الحدود النهائية والتوقيع عليها من الدولتين المنتدبتين فرنسا وانكلترا، استمرت المحاولات الصهيونية لإنتزاع الليطاني من لبنان حتى العام 1926[30] حيث تكرست الحدود دولياً بشكل نهائي، ورغم ذلك وفي حرب ال1948 قامت القوات الصهيونية بعملية أسمتها عملية حيرام إحتلت خلالها 14 قرية لبنانية[31] بلغت فيها الشاطىء الجنوبي لنهر الليطاني بالقرب من قرية دير سريان، على أمل أن تبقى في هذه المنطقة، إلا انها أجبرت على الإنسحاب الى الحدود الدولية عقب توقيع إتفاقية الهدنة مع لبنان في آذار 1949[32] تحت ضغط الأمم المتحدة.

في أواخر الأربعينات تقدم بعض اللبنانيون من أمثال ألبير نقاش وابراهيم عبد العال وموريس الجميّل بتصاميم لإقامة مشاريع مائية على الليطاني[33]، لكن اسرائيل عرقلت جميع المشاريع المصممة للاستفادة منه بمنع التمويل تارة ومنع التنفيذ بالقوة تارة أخرى، وبقيت تلك المشاريع للري في البقاع والجنوب وخاصة إنشاء سد الخردلي على المنسوب 800 م فوق سطح البحر حبراً على ورق[34]، ولعلّ الغرض

---

[26] طارق المجذوب، *المياه اللبنانية في العقيدة الصهيونية و"تكتيك اسرائيل القانوني"*، مجلة الجيش اللبناني، العدد 69، تموز 2009.

[27] اتفاقية بين الدولتين المنتدبتين بريطانيا وفرنسا لرسم الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين.

[28] قرى: هونين، المالكية، تربيخا، صلحا، النبي يوشع، قدَس وآبل القمح، جرى سلخها من لبنان وضمها الى فلسطين.

[29] ملحم مسعد، *حروب المياه 5، أطماع إسرائيل في المياه اللبنانية.. إنها الحكاية*، مركز الناطور للدراسات والابحاث على الإنترنت.

[30] عصام خليفة، *لبنان والمياه*، الجزء الثالث، دار نوفل، بيروت، 2008 ص 30.

[31] رضى سلمان، *أزمة اسرائيل المائية ومياه لبنان*، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 1، العدد 3، صيف 1990، ص 233

[32] عصام خليفة، مرجع سابق، ص 33.

[33] سامر مخيمر وخالد حجازي، مرجع سابق، ص 136.

[34] بسام جابر، مشكلة *المياه في الشرق الاوسط*، ج1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1994 ص55.

الرئيسي من ذلك هو عرقلة استثمار مياه هذا النهر من جانب لبنان حتى يسهل على إسرائيل الإستيلاء عليها والإستفادة منها لاحقاً[35]، ومما قاله اليشع كالي[36] في كتابه المياه والسلام :"وقد شكلت الفوائض المائية في لبنان، ولاسيما في حوض الليطاني موضوعاً لمشاريع من أجل تصدير المياه الى الجنوب (يقصد اسرائيل)، وذلك منذ بدء البحث في مشاريع لإستغلال مياه المنطقة...".

لا بد من الإشارة هنا الى أن أحد الأسباب الجوهرية لرفض اسرائيل خطة جونستون لعام 1953 والذي استغرق وضعه سنتين بعد جولات من الزيارات المكوكية في دول المنطقة، هو استثناء نهر الليطاني من الخطة لرغبتها في إدماج الليطاني في نظام نهر الأردن[37].

وفي العام 1965 وبعد قرار القمة العربية الأولى بتحويل مياه روافد نهر الاردن، أغارت إسرائيل على المواقع المزمع العمل فيها عند نهري الحاصباني والوزاني بالتوازي مع ضرب بقية المواقع في سوريا والاردن، وتعطل المشروع وأدى الى الحرب الشاملة بين أسرائيل ودول الطوق العربية ما عدا لبنان عام 1967، ولكن رغم ذلك قامت اسرائيل بإحتلال منطقة مزارع شبعا اللبنانية لغناها بالمياه والثلوج.

في العام 1978 قامت اسرائيل بعملية الليطاني العسكرية فأجبرت القوات الفلسطينية والمتحالفة معها على إخلاء المنطقة جنوب الليطاني في المنطقة القريبة من الحدود، وسيطرت بالتالي على منابع الحاصباني والوزاني وقامت بتركيب مضخات على هذه الأنهر لسرقة مياهها، إستمر هذا الوضع حتى العام 1982 حيث إجتاحت اسرائيل كل الجنوب اللبناني لتصل الى العاصمة بيروت، ثم تراجعت لتحتفظ منذ العام 1985 بشريط من الأراضي ضم جزءاً من مجرى الليطاني حتى انسحابها العام 2000، قامت اسرائيل في تلك الفترة بتركيب مضخات قدرتها 150 مليون متر مكعب سنوياً، كذلك تمديد انابيب بطول 18كلم طمرت تحت الأرض تبدأ من النقطة الأقرب الى الحدود الدولية قرب جسر الخردلي وتربط الليطاني بإسرائيل[38].

عام 2002 وبعد استعادة لبنان لأراضيه المحتلة قامت الحكومة اللبناية بتركيب مضخة على نهر الوزاني لتامين مياه الشفة لعشرات القرى اللبنانية في المنطقة المحيطة بالنهر، أدى ذلك الى تهديد اسرائيلي

---

[35] طارق المجذوب، مرجع سابق.

[36] أليشع كالي، *المياه والسلام، وجهة نظر اسرائيلية*، تعريب رندة حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1991.
كما ورد النص في: بسام جابر، *مشكلة المياه في الشرق الاوسط*، مرجع سابق، ص 56.

[37] سامر مخيمر وخالد حجازي، مرجع سابق، ص 127.

[38] المرجع نفسه، ص 137.

للبنان واعتبار الامر تصعيداً خطيراً ضدها، لكنها عادت ورضخت بعد تدخل دولي وإصرار لبنان على الموضوع وعدم تراجعه أمام التهديدات[39].

وتبقى مزارع شبعا تحت السيطرة الاسرائيلية، ورفضت اسرائيل الانسحاب منها سنة 2000 بحجة انها أراضٍ سورية وليست لبنانية، ففيها عدة ينابيع، وتكمن أهميتها في وقوعها على خط المياه الجوفية الرئيسية لجبل الشيخ حيث يوجد ثاني أكبر خزّان مائي في شرقي حوض المتوسط، بعد خزّان صنّين- الأرز. ، ومنه تتفجّر ينابيع بانياس واللدّان والوزّاني التي تشكّل المصدر الرئيسي لمياه نهر الأردن[40]، كذلك امتدادها الى ارتفاعات تصل الى 2600م مما يجعلها منطقة صالحة للتزلج في فصل الشتاء، وبالفعل بنت اسرائيل فيها مدرجات للتزلج والتي تعتبر الوحيدة فيها، ويشكل احتلالها مع بعض تلال قرية كفرشوبا المجاورة لها، نقطة توتر اساسية في النزاع بين اسرائيل ولبنان.

أما بالنسبة الى نهر العاصي، فله مجموعة منابع في سهل البقاع اللبناني ويسير في لبنان مسافة 45 كلم ثم يتابع سيره في الأراضي السورية ليصب في جنوب تركيا، وهناك اتفاقيات ثنائية بين لبنان وسوريا تحدد حصة لبنان من مياه النهر ومن المياه الجوفية في مناطق الينابيع.

2- سوريا والنزاع المائي

تشترك سوريا بحدود دولية مع كل من لبنان واسرائيل والاردن والعراق وتركيا، فهي متشاطئة مع كل هذه الدول بأنهار عديدة، فنهر العاصي يبدأ من لبنان ثم يعبر سوريا ليصب في تركيا، ونهر الفرات ينبع من تركيا ثم يخترق سوريا من الشرق ويتابع سيره الى العراق، ونهر دجلة يشكل في جزء صغير منه بحوالي 50 كلم الحدود مع تركيا في اقصى الشمال الشرقي للبلاد، أما اليرموك فينبع من سوريا ويشكل جزءاً من الحدود مع الأردن ليكمل الى نهر الأردن الذي بدوره يشكل حدود اسرائيل مع الاردن، كما يوجد عدة أنهار صغيرة ومتوسطة مشتركة بين تركيا وسوريا وبين سوريا ولبنان، وأخيراً رافدين لنهر الاردن هما بانياس واللدان ينبعان من هضبة الجولان ويدخلان فلسطين، ناهيك عن قمم جبل الشيخ التي تشكل الحدود الدولية مع لبنان والتي احتلت اسرائيل قسماً منها عام 1967. هذه الخريطة المائية المتشابكة جعلت من مسألة إقتسام المياه المشتركة محط نزاعات وخاصة مع البلدين غير العربيين اسرائيل وتركيا.

---

[39] جريدة القدس العربي، عدد 2 يونيو 2014، لندن، موقع الجريدة الالكتروني على الانترنت.

[40] طارق المجذوب، مرجع سابق.

أ- **النزاعات المائية مع اسرائيل**

لم تمض سنوات قليلة على قيام اسرائيل حتى بدأت المناوشات العسكرية بينها وبين سوريا قرب بحيرة الحولة بسبب المياه، مما دفع كما مر معنا الرئيس ايزنهاور سنة 1953 لإرسال واحد من أكبر مهندسي المشاريع المائية في الولايات المتحدة هو إريك جونستون لوضع خطة لإقتسام مياه حوض الاردن، وقد رفضت كل الأطراف هذا المشروع، تلا ذلك عزم الدول العربية على تحويل روافد نهر الأردن وأهمها نهر اليرموك الذي ينبع من سوريا ثم يدخل الأردن ليلتقي مع نهر الاردن جنوب بحيرة طبرية، ولكن المشروع فشل لأسباب اقتصادية وعسكرية، ليتصاعد التوتر وينتهي بحرب حزيران لعام 1967 حيث استطاعت اسرائيل احتلال هضبة الجولان السوري والسيطرة على مقدراتها المائية وفيها منابع نهرين من روافد الاردن هما بانياس واللدان أو الفدان، والعديد من الجداول والنبار والبحيرات مثل بحيرة مسعدة، كما سطرت على بعض قمم جبل الشيخ (جبل حرمون) الغنية بالثلوج، ويحتوي على خزان هائل من المياه الجوفية، فمن مياهه تنفجر كل الينابيع والانهر التي يتشكل منها نهر الأردن وهي الحاصباني والوزاني وبانياس واللدان واليرموك[41].

اكتسبت هضبة الجولان أهمية عسكرية استراتيجية بسبب ارتفاعها واشرافها على سهل الحولة وجزء كبير من فلسطين، ومحاذاتها لأعلى القمم في جبل الشيخ (2814م) وإشرافها على جنوب لبنان والعاصمة السورية دمشق، إلا ان اهميتها المائية هي لب النزاع بين اسرائيل وسوريا، وتعتبر اسرائيل التخلي عنها هو التخلي عن مصدر الحياة لها، وكانت المياه هي العائق الأساسي في التوصل الى سلام بينها وبين سوريا في المفاوضات التي حصلت منذ مؤتمر مدريد وحتى العام 2000، وتبقى هضبة الجولان بمياهها بؤرة النزاع الرئيسية بينهما والتي تنذر بحروب في المستقبل.

ب- **النزاعات المائية مع تركيا:**

تشترك سوريا مع جارتها تركيا والتي تعتبر أغنى دول المنطقة بالمياه بحدود طويلة وبالعديد من الأنهار، ولكن يبقى نهر الفرات هو أهم هذه الأنهر في الأمن المائي السوري والذي يتابع مجراه الى العراق، وكون منابع الفرات تقع بالكامل في تركيا، فإن اية مشاريع مائية تركية سترتد سلباً على سورية، وهذا ما حصل بالفعل سنة 1964 عندما بنت تركيا سد كيبان

[41] نبيل السمان، *مشكلة المياه في سوريا*، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، 1994.

حصل التأثير الأهم على مياه الفرات عندما باشرت تركيا منذ العام 1981 ببناء مجموعة من السدود في مشروع كبير يسمى"مشروع جنوب شرقي الأناضول الكبير" GAP[42] ، وبالرغم من الاحتجاجات السورية والعراقية لم تتراجع تركيا عن مشروعها، وتصر بأن المياه النابعة ضمن حدودها هي ملكها ولها حق التصرف بها، فلا تعترف بالتالي بأن نهري دجلة والفرات هما نهرين دوليين يخضعان للاتفاقيات الدولية لتقاسم مياههما، ولم توقع اتفاقية الأمم المتحدة بهذا الشأن لعام 1997 والتي وضعت موضع التنفيذ عام 2014[43]، ويبدو أن تركيا تستخدم المياه لأهداف سياسية وجيوبوليتيكية لزيادة نفوذها الإقليمي في المنطقة العربية، وهذا ما قد يجر الى نزاعات مستقبلية مع جارتيها سوريا والعراق.

أخيراً لا بد من الإشارة بأن العلاقات بين سوريا والعراق شهدت توتراً للمرة الأولى سنة 1975 بعد بناء سوريا لسد الثورة على نهر الفرات، بلغت حد التهديد العراقي بتدمير السد[44]، وبالطبع فإن إنشقاق حزب البعث الى حزبين سوري وعراقي كان دائماً من مسببات التوتر السياسي بين البلدين الشقيقين ايام حكم الرئيس صدام حسين في العراق.

3- الأردن والنزاع المائي مع اسرائيل

أكملت إسرائيل سيطرتها على كامل حوض نهر الأردن بعد عام ١٩٦٧م، وذلك من خلال الاستيلاء على هضبة الجولان، وهي تمثل الحوض الأعلى لهذا النهر، ولم تتوقف السيطرة (الإسرائيلية) عند هذا الحد، بل ساهم احتلال إسرائيل للضفة الغربية في سقوط باقي أجزاء هذا الحوض في يدها من أقصى الشمال وصولاً إلى البحر الميت في الجنوب، حيث يقع حوض نهر الأردن الأدنى، وهنا يبرز الحديث بشكل خاص عن منطقة الأغوار، فهي أهم مكون لهذا الحوض، وارتبطت هذه المنطقة منذ القديم بنهر الأردن، والتي قسمت وفق الخطط البريطانية بعد احتلال فلسطين، وتأسيس إمارة شرق الأردن إلى قسمين الأغوار الأردنية، والتي تقع على الضفة الشرقية لهذا النهر والأغوار الفلسطينية التي تقع على الضفة الغربية، وكلا الغورين يتصفان بنفس الميزات الجغرافية والمناخية، إلا أن الجزء الغربي من الأغوار

---

[42] مشروع تنموي تركي لإنشاء 21 سداً على نهري دجلة والفرات و17 محطة لتوليد الكهرباء في منطقة جنوب شرق الأناضول.

[43] خليل خير الله، *الصراع على المياه في الشرق الأوسط*، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، مجلس وزراء العدل العرب، جامعة الدول العربية، ط1، بيروت، 2016.

[44] سامر مخيمر وخالد حجازي، مرجع سابق، ص 111.

هو أكثر بؤســـاً نتيجة وجود الاحتلال الذي تعدى على كامل مكنونات هذه المنطقة الطبيعية من تهجير أهلها إلى مصـادرة أراضـيهم بالقوة إلى نهب مياههم الجوفية والسـطحية، وكل هذا كان يتم وفق سـياسـة منظمة هدفت لانتزاع هذه الأرض من أصـــحابها واســتغلالها اقتصـــادياً لخدمة آلة إســرائيل العســكرية والاقتصـادية، ولتحقيق هذه الأهداف كان لا بد لإسـرائيل من اتخاذ عدة اجراءات تضـمن سـيطرتها على هذه المنطقة، وكان من ضـــمنها الاحتلال المباشـــر بعد عدوان حزيران ١٩٦٧م، ومما لا شـــك فيه أن الأطماع (الإســـرائيلية) في منطقة الأغوار الفلســـطينية وحوض نهر الأردن الأردني كان مخطط لها من قبل، وعن سبق اصرار وترصد ففي الفترة التي كانت بريطانيا منتدبة على فلسطين وشرق الأردن.

تطلع زعماء الصـــهيونية لاسـتغلال منطقة الأغوار الأردنية عبر محاولة شـراء بعض الأراضـــي فيها، إلا أن هذه الخطوات كانت خجولة نوعاً ما بالقياس مع الاحتلال المباشر لهذه الأرض، والذي كانت أولى خطواته السيطرة على الجزء الشمالي من هذا الحوض عقب قيام إسرائيل مباشرةً، حيث تم احتلال القسم الواقع على حدود الأراضـي الفلسطينية التي تصنف ضمن أراضـي عام ١٩٤٨ وصولاً إلى" سهل بيسان" [45].

يعتبر الأردن من افقر دول شرق المتوسط بالمياه لأنه يتمتع بطقس شبه صحراوي، وتفاقمت أزمته المائية بعد إحتلال اسرائيل للضفة الغربية في حرب حزيران 1967 والتي كانت تحت السيادة الاردنية، فقاسمتها اسرائيل مياه نهر الاردن ونهر اليرموك قسمة غير عادلة، ويعاني الأردن من نقص حاد في موارده المائية، واشترك مع سوريا في بناء سد الوحدة مع سوريا على الحدود بينهما ويتقاسما مياهه، أما مع اسرائيل فقد وقّع الاردن معها اتفاقية سلام (اتفاقية وادي عربة) سنة 1994 ووضعتا قواعد تقاسم مياه نهري الاردن واليرموك وكذلك مياه الآبار بينهما، ثم وقعا اتفاقاً آخر سنة 1998 في العقبة نص على تزويد اسرائيل للاردن ب 25 مليون متر مكعب من المياه مناصفة بين الشتاء والصيف، ولكن اسرائيل لم تحترم هذا الاتفاق ايضاً وعمدت احياناً لمد الاردن بحصته من المياه لكن ملوثة، وهذا ما حصل عام 1999[46].

ازداد عدد السكان في الأردن بصورة درماتيكية وخاصة بعد العام 1967 نتيجة التهجير من الضفة الغربية، ثم تعرض لزيادة سكانية ثانية نتيجة لحرب الخليج بوصول 300 الف من الفلسطينيين والاردنيين،

---

[45] عبد الرحمن أبو عرفة، *وادي الأردن دراسـة تحليلية للخواص البيئية والاقتصـادية والسـياسـية*، جمعية الدراسـات العربية، الطبعة الأولى، القدس، ١٩٨٤م، ص ١٥.

[46] خليل خير الله، مرجع سابق، ص 119.

مما أدى الى نقص حاد في تأمين المياه المنزلية ناهيك عن المياه للزراعة والصناعة، وربما يكون هذا العجز الهائل في الميزان المائي الاردني أحد الأسباب المهمة التي دفعت الاردن للتوقيع على معاهدة سلام مع اسرائيل على أمل الحصول على كميات أكبر من المياه، كذلك عدم تجديد اتفاقية تأجير منطقتي الباقورة والغمر مع اسرائيل؛ ورغم ذلك يبقى هاجس النزاع مع اسرائيل بسبب المياه قائماً رغم اتفاقية السلام، خاصة إذا قامت اسرائيل بضم منطقة الاغوار اليها.

4- الفلسطينيين والنزاع المائي مع اسرائيل

من المشاريع المائية التي نفذتها اسرائيل عقب انشائها، سحب مياه نهر الاردن الى اراضي منطقة النقب في الجنوب وقد تسبب ذلك بقرار عربي بتحويل رافد نهر الاردن، لكن ذلك القرار لم ينفذ، كما قامت اسرائيل بجر مياه نهر العوجا(اليركون) والذي ينبع من سفوح نابلس وربطه بالمشروع القطري الذي يجر المياه من بحيرة طبريا الى منطقة النقب، وهكذا فقدت منطقة نابلس أحد مصادرها المائية العذبة.

مر معنا كيف بادرت قوات الاحتلال الاسرائيلية الى اصدار القرارات السريعة في خضم حرب حزيران بشأن وضع اليد على مياه الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن نستغرب الأمر عندما نعرف بأن أراضي الضفة الغربية تحتوي على خزان هائل من المياه الجوفية، ويشكل مع مخزون جبل الشيخ، أكبر مخزونين للمياه الجوفية في منطقة شرق المتوسط وقد استطاعت اسرائيل السيطرة على هذين المخزونين في حرب حزيران 67 ومن الصعب ان تتخلى عن إحداهما عن طريق اتفاقيات السلام.

وبين عام 67 وحتى اتفاقيات اوسلو 1994 عانى الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة الأمرين لتأمين الحد الأدنى من احتياجاتهم الضرورية من المياه النظيفة[47]، فلم يسمح لهم بحفر آبار جديدة إلا للضرورة القصوى، مما انعكس بؤساً في حياتهم، بينما كان الحبل على غاربه بحفر الآبار من قبل المستوطنين[48].

اعترفت اسرائيل في اتفاقيات أوسلو بحقوق الفلسطينيين في مخزونهم المائي، ولكن رغم هذا الإعتراف الذي كان مبهماً، بقي الفلسطينيون يعانون للحصول على المياه، ولم تعط لهم اي سلطة لإدارة المياه فبقيت كل السلطات المائية في يد اسرائيل، ورغم صدور العديد من القرارات والتوصيات منمنظمة

---

[47] تقرير منظمة العفو الدولية، متعطشون الى العدل، *القيود على سبل حصول الفلسطينيين على المياه*، رقم الوثيقة MDE 15/028/2009، تشرين الأول 2009.

[48] سامر مخيمر وخالد حجازي، مرجع سابق، ص ص 132-135.

الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية العالمية مثل منظمة العفو الدولية، إلا ان ذلك كله ضربت به اسرائيل عرض الحائط، واستمر الخلل الهائل في سحب المياه الجوفية والسطحية بين المستوطنين والفلسطينيين، ناهيك عن الإستمرار في بناء مستوطنات جديدة بتجاهل تام لبنود اتفاقيات أوسلو. أما بالنسبة الى مياه حوض نهر الاردن، فإن حصة الفلسطينيين فيه معدومة بالكامل، فقد حولت اسرائيل معظم مياه النهر الى الداخل ، ولم يبقى من النهر في مجراه الاساسي سوى مياه ضحلة لا يصل منها الى البحر الميت سوى نسبة ضئيلة جداً، كما تستعد الآن لضم منطقة الأغوار وشمال البحر الميت اليها متجاهلة بنود الحل النهائي.

بالخلاصة لم تعترف اسرائيل للفلسطينين بالسيادة على مياههم، ورهنت ذلك بمفاوضات الوضع الدائم، اي الوضع النهائي كما جاء في إعلان المبادىء لإتفاقية أوسلو لعام 1995 وبعد مرور 25 عاماً على هذه الإتفاقية، لا يبدو اي بصيص أمل في الوصول الى الوضع النهائي. ويلخص رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو النوايا الاسرائيلية الحقيقية فيقول في 17 ايار من العام 1998:" عندما اتحدث عن أهمية ذلك لأمن اسرائيل فإنني لا اشير الى مفهوم تجريدي... بل إن ذلك يعني أن تستطيع ربة منزل في تل ابيب أن تفتح الصنبور (حنفية الماء) فتتدفق المياه منه، وألّا يجف ماء الصنبور بسبب قرار طائش بنقل سلطة التحكم في مخزوننا المائي الى الأيدي الخطأ"[49].

هذه الصورة القاتمة لوضع الفلسطينيين المائي، لا يمكن أن يستمر الى ما لا نهاية، وشبح النزاع مع اسرائيل لإنتزاع حقوقهم في الماء لا يبدو بعيداً.

5-مصر والنزاع المائي

أ- المحاولات الصهيونية - الإسرائيلية للاستفادة من مياه النيل

"مصر هبة النيل" العبارة التاريخية المشهورة للمؤرخ والرحالة اليوناني "هيرودوتس"[50] والتي قالها قبل حوالي 2500 سنة تبقى التعبير الأدق لوصف العلاقة الجدلية بين مصر ونهر النيل، فلولا هذا النهر العظيم لم تشهد البشرية قيام واحدة من أقدم الحضارات في التاريخ وربما أقدمها على الإطلاق، هذ النهر

---

[49] فرحان علقم، *النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات (اوسلو)- المخزون المائي نموذجا*، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس، 2012.

[50] مؤرخ يوناني (484-425 ق.م.)، زار مصر، وكان أول إغريقي يطلق اسم فلسطين على إقليم فلسطين التاريخية.

الذي يعتبر أطول نهر في العالم، كان بلا شك محط أنظار المؤسسين الأوائل للصهيونية، حيث تقدم "تيودور هيرتزل" بمشروع إتفاقية الى الحكومة المصرية عام 1903 لمنح الصهاينة امتياز التوطن في سيناء، ويتضمن المشروع استغلال مياه النيل بسحبها بأنفاق تمر تحت قناة السويس، ولكن مصر رفضت المشروع.

وفي العام 1974 طرح المهندس الإسرائيلي أليشع كالي مشروعاً آخر أسماه مشروع "مياه السلام" يقترح فيه جر 5% من مياه النيل عبر توسيع ترعة الإسماعيلية لري النقب وتأمين المياه لغزة وبئر السبع والضفة الغربية لسد العجز على حد زعمه، في الوقت الذي يحرم الفلسطينيين من استغلال مياههم، يسعى كالي الى تأمين المياه لهم من مصر[51]، وفي مفاوضات كامب ديڤد تقدم أحد الخبراء الإسرائيليين "شاؤول أرلورورف" بمشروع ثالث شبيه بمشروع كالي، وفي العام التالي صرح الرئيس السادات بأنه يؤيد فكرة (طوباوية) تقضي بجر مياه النيل الى المصلين في المسجد الأقصى وكنيسة القيامة وحائط المبكى، لكن الفكرة رفضت كلياً في مصر، ثم أصر المصريون على إبعاد مياه النيل عن محادثات السلام وما يتفرع عنها من لجان[52]. وهكذا أقلعت اسرائيل ولو مرحلياً عن التفكير في الوصول الى مياه النيل وخاصة بعد استرجاع مصر لسيناء عقب توقيع اتفاقيات كامب ديڤد للسلام مع مصر.

ب-مصر والنزاع المائي مع أثيوبيا

تضم قائمة حوض النيل عشر دول أفريقية وهي: الكونغو الديموقراطية، روندا، بوروندي، أوغندا، كينيا، تنزانيا، اثيوبيا، جنوب السودان، السودان ومصر. وكل مشروع مائي في الدول التسع قبل وصول النهر الى مصر، أو تغّير الظروف المناخية الخارجة عن التحكم، تؤثر بالتالي على كمية وجودة المياه الواصلة الى مصر، واذا علمنا بأن مياه النيل تشكل 97% من الموارد المائية لمصر، نعلم عندها مدى حساسية الأمر، وتؤمّن الهضبة الأثيوبية حوالي 75% من مصادر مياه النهر الذي يكمل مجراه الى السودان ومصر، فأي مشروع اثيوبي على النهر سيؤثر بشكل كبير على كل من مصر والسودان.

جرى تنظيم العديد من المعاهدت والمواثيق القانونية والبروتوكولات بين الدول المتشاطئة بهذا النهر منذ العام 1891 وحتى العام 1993، لكن إتفاقية عينتيبي التي وقعتها دول المنبع بغياب دولتي المصب

---

[51] أليشع كالي، مرجع سابق.

[52] سامر مخيمر وخالد حجازي، مرجع سابق، ص ص 105-104.

مصر والسودان احدثت مشاكل قانونية لأن الاتفاقية المذكورة تجاهلت في بنودها كل الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات السابقة بحجة أن بعض هذه الدول كانت واقعة تحت الاحتلال، وتشير الأصابع الى دورٍ اسرائيلي في الأزمة، وقد قام نتنياهو بزيارة عدد من دول الحوض عام 2016 وأبدى استعداد اسرائيل لتقديم مساعدات تقنية لهذه الدول في حالل قررت بناء سدود على نهر النيل وخاصة أثيوبيا[53].

العام 2011 وبعد توقيع اتفاقية عنتيبي مباشرة بدأت اثيوبيا بإنشاء "سد النهضة" الذي يعتبر اكبر سد في القارة الافريقية بالقرب من الحدود مع السودان، واستمرت في أعمال البناء في الوقت الذي تواصلت فيه الاعتراضات المصرية على المشروع دون التوصل الى اتفاق بين الطرفين، في وقت كانت مصر تمر بتغيرات سياسية داخلية مهمة. وفي منتصف عام 2020 أعلنت أثيوبيا البدء في ملىء هذا السد لتظهر النتائج السلبية فوراً بإنخفاض منسوب مياه النيل الأزرق (أحد رافدي النيل) بمعدل 90 مليون متر مكعب. ولا يزال التوتر قائماً بين مصر وأثيوبيا بسبب هذا السد والذي يهدد بنشوب حرب بين البلدين بالرغم من عدم وجود حدود مشتركة بينهما. ويرجح بعض المحللين بأن تكون اسرائيل من الممولين الرئيسيين للمشروع.

الخاتمة

بعد هذا العرض التاريخي لمجمل المحطات الهامة لمشكلة المياه في دول المشرق العربي، يتضح لنا كيف كانت المياه سبباً جوهرياً في رسم الخرائط الأولية لدول المنطقة، وسبباً مباشراً وغير مباشر للحروب والتوترات التي عصفت بالمنطقة، من حرب العام 1956 الى حرب 1967 الى الحروب التي شنتها اسرائيل على لبنان، والصراع الدائم بين الشعب الفلسطيني والمحتل الاسرائيلي ومعضلة إنشاء المستوطنات، وفشل عمليات السلام بين اسرائيل وكل من سوريا والفلسطينيين، مروراً بالتوترات والحروب الصغيرة بين سوريا وتركيا في الشمال، وتصاعد التوتر مؤخراً بين كل من مصر والسودان مع أثيوبيا، كل ذلك لا يبشر بمستقبل خالٍ من النزاعات حول المياه في المنطقة، وخاصة مع التزايد االمتضاعف لعدد السكان في المنطقة، والتناقص المستمر في كمية الأمطار، وزيادة الطلب على المياه المنزلية والزراعية والصناعية، وتضخم المدن وزيادة كمية المياه الملوثة وزيادة التلوث في الأنهار والمياه الجوفية حتى تحولت بعض الأنهار الى ما يشبه مجارٍ للمياه الملوثة، وانكماش مساحة الأراضي المروية بالأمطار، وزيادة المساحات المبنية بتوسع القرى والمدن، والإستهلاك المفرط للمياه الجوفية مما يؤدي الى ملوحة هذه المياه

---

[53] عصام شروف، *اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي – الأبعاد القانونية لإتفاقية عنتيبي*، مجلة المستقبل العربي، العدد 478، كانون الأول 2018.

وخاصة في المناطق القريبة من البحار، وتردّي جودتها في المناطق الأخرى، كل هذه العوامل ستؤدي حتماً الى تصاعد النزاعات للحصول على المياه النظيفة.

وفي الجانب السياسي، يشكل الصراع العربي الإسرائيلي واستمرار احتلال اسرائيل لأراضٍ عربية واسعة في سوريا ولبنان وفلسطين، وتفاقم معاناة الشعب الفلسطيني، وحرمانه من أبسط حقوقه السياسية والإنسانية واستمرار سياسة الإستيطان، أسباب جوهرية لتفاقم النزاع المائي مع اسرائيل؛ وعلى الطرف الآخر نجد النهج الجديد المتصاعد في تركيا المتمثل بالمزيد من التدخل في النزاعات الداخلية للدول المجاورة وحتى البعيدة، واستعمالها الماء كوسيلة ضغط في هذه النزاعات كونها تمتلك المنابع الرئيسية لنهري دجلة والفرات وهما مصدرين أساسيين للمياه لكل من سوريا والعراق. أما النزاع المائي مع أثيوبيا فليس بمنأى عن العوامل السياسية، فتقسيم السودان وشبح المزيد من التقسيم لا يزال يخيم عليه، والتدخل المتزايد للنفوذ السياسي الإسرائيلي في منطقة القرن الافريقي وخاصة في أثيوبيا والعلاقات الجيدة لإسرائيل مع دول منطقة حوض النيل الأفريقية، كل هذه العوامل تثير الشكوك حول دور اسرائيل في تأجيج هذه النزاعات لفرض المزيد من الضغوط السياسية على مصر والسودان للحصول منهما على المزيد من التنازلات السياسية.

ان حيثيات معضلة ندرة المياه في جزء من منطقتنا العربية وتعاظم خطر النزاعات للحصول على هذه السلعة الأكثر ضرورة للإنسان، واستعراض الخلفية التاريخية للمشاريع المائية وما وصلنا اليه من وضع مائي سيىء لا بد أن تخلص هذه الدراسة الى استنتاجات وتوصيات لحل هذه المعضلة مبنية على أسس علمية دون الركون الى العواطف والمشاعر، وتقسم هذه الإستنتاجات والخلاصات الى قسمين : الأول معرفة علمية دقيقة بالعدو الذي يصادر ثروتنا المائية وهو إسرائيل ، والثاني معرفة ما يجب أن نفعله لمعالجة الوضع القاتم والإستعداد للمستقبل قبل أن نفاجأ بقعر البئر الفارغ، فالمثل الصيني يقول:" إبحث عن الماء قبل أن يصيبك العطش".

في إحصاءات لعام 2009، كان استهلاك إسرائيل من المياه هو 2400 مليون متر مكعب، استهلكت حوالي 67% منها للزراعة و29% للاستهلاك المنزلي والمدني، و4% للصناعة، واستطاعت الحصول على ربع هذه الكمية أي 600 مليون متر مكعب من إعادة تدوير المياه المبتذلة لتستخدمها في الزراعة، كما استطاعت تخزين 125 مليون متر مكعب من مياه الأمطار بوضع حوالي 200 خزان وخاصة في المناطق الكثيفة المطر، اي حوالي 5% من استهلاك المياه، كما تعتبر أسرائيل رائدة في العالم في

إعادة تدوير المياه المستعملة منذ العام 1953، ورائدة في تقنيات الزراعة باستخدام وابتكار أحدث الطرق للري مثل الري بالتنقيط تحت التربة وفي الأوقات الأكثر ملائمة بواسطة برامج تديرها الحواسيب، كما بدأت بعمليات تحلية مياه البحر مستخدمة أحدث تقنية في هذا المجال ولديها اليوم ثلاث محطات للتحلية وتعمل على إنشاء محطتين إضافيتين وتستعد بذلك لمواجهة خمس سنين من الجفاف[54]، واستطاعت عام 2013 تأمين أكثر من ثلث الإستهلاك المنزلي من تحلية المياه. ولا بد أن نذكر بأن اسرائيل هي ثالث أكبر مصدر للورود الى دول الإتحاد الأوروبي، وهي خامس أكبر مصدر لفاكهة الأفوكادو في العالم، وواحدة من أكبر مصدري الحمضيات في العالم، كما تنتج حوالي 250 نوعاً من الفواكه الإستوائية، وفي طريقها لتصبح من أكبر مصدري العصائر في العالم، كما انها تصدر انواع كثيرة من البطاطا والخضار[55].

بعد هذا الإستعراض لما تقوم به اسرائيل من خطوات ومشاريع مائية ضخمة، يبقى الملفت للنظر هو استهلاك الزراعة لأكثر من ثلثي الموارد المائية بينما لا يساهم القطاع الزراعي أكثر من 2.4% من الناتج القومي ولا يعمل فيه سوى 1% من اليد العاملة، ولذلك الأمر أبعاد دينية وسياسية أكثر منها إقتصادية، إذ منذ قيام اسرائيل ارادت تحويل اليهود من مرابين الى مزارعين مما يزيد من تعلقهم بالأرض[56]، ونقول بغصة، بأنها بخلاف معظم الدول العربية، لديها الإحصاءات الدقيقة عن كل مناحي الحياة لديها وتدعم بقوة الدراسات والأبحاث في كل الميادين، ثم تضع الخطط المستقبلية لعشرات السنين القادمة، كما تستعمل أحدث المبتكرات التكنولوجية (Up-to-date) في كل الميادين وخاصة في تقنيات المياه لإستغلال الحد الاقصى من كل الموارد المائية، وإعادة تدوير المياه المستعملة وتحلية مياه البحر بأحدث التقنيات لتوفير الطاقة المشغلة، كما تركز على انتاج الفواكه والخضار النادرة في اوروبا واميركا لتصديرها مثل الفواكه الإستوائية. هذا في الجانب الإقتصادي، أما في الجانب السياسي فهي تكرس كل جهودها وعلاقاتها مع الأمم الأخرى لوضع خططها موضع التنفيذ بغض النظر عن أهواء الموجودين في السلطة عندها، ولا تتورع عن إستعمال التهديدات في كل صغيرة وكبيرة تراها تهدد أمنها المائي.

---

[54] Ari Rabinovitch, R. (2018, April 9). *Israel will boost desalination to fight a five-year drought*. reuters.com. https://www.reuters.com/article/us-israel-water-idUSKBN1HG1PH

[55] Guterman, Travis Mayers, *The Israeli Water Crisis: Potential Solutions in the Agricultural Sector*, The University of Arizona, A Thesis submitted to the Honors College, August 2013, pp 36 -60.

[56] طارق المجذوب، مرجع سابق.

قدم لبنان عام 2002 نموذجاً يحتذى بإصراره على تركيب مضخة على مياه الوزاني تضخ 4 مليون متر مكعب، ولم يأبه للتهديد الإسرائيلي بإصراره على تركيب المضخة وتشغيلها بحضور الرئيس اللبناني وكبار المسؤولين اللبنانيين[57]، ويضع لبنان حالياً التصاميم لتركيب محطة ثانية لتضخ 12 مليون متر مكعب سنوياً[58]، ويأتي ذلك بعد أن اصبحت مياه نهر الليطاني عالية التلوث.

إذاً على الدول المعنية والسلطة الفلسطينية العمل بشكل جماعي في المنتديات الاقليمية والدولية لكشف التسلط الأسرائيلي على المياه العربية ومخالفتها للقوانين الدولية ذات الشأن، والإستمرار في التركيز الإعلامي على ذلك، وقد أعطت هذه الحملات سابقاً بعض النتائج بمقاطعة بعض الدول للمنتوجات الإسرائيلية ووقف تمويل مشاريعها في الاراضي المحتلة[59]، حتى تقتنع اسرائيل بأن تكلفة التعدي على المياه العربية والتكلفة الباهضة لمشاريعها الزراعية هي أكبر بكثير من تكلفة إيجادها لمصادر بديلة للمياه مثل تحلية المياه، وهذا يشجع القطاعات غير الزراعية في الداخل الاسرائيلي على رفع الصوت والضغط على دوائر القرار للتحول عن الاستهلاك المفرط للمياه في القطاع الزراعي، وسقوط مقولة بالزراعة يتمسك اليهودي بأرضه، فنسبة العاملين في الزراعة لا تتعدى الواحد بالمائة، مما يشير الى ان معظم العاملين في الزراعة هم من العمال الأجانب، والإقتصاد الاسرائيلي أصبح يعتمد بشكل شبه كامل على الخدمات والصناعة العسكرية والتقنية العالية (Hitech)، وعلى الدول العربية الصمود وأن لا تخيفهم التهديدات الإسرائيلية وتدفعهم الى التراجع، وفي مواقف لبنان الآنفة الذكر البرهان الساطع، وقيام اسرائيل ببناء محطات التحلية والتخطيط لبناء المزيد منها، يؤشر في مكان ما على أنها تضع في حسبانها إمكانية خسارتها للموارد المائية التي تتسلط عليها، وعلى صانعي القرار العربي الترفع عن التفكير المحلي الضيق والتمسك بالعمل العربي الموحد، ودعم الفلسطينيين وخاصة في انتزاع السيادة على مياههم وعدم تركهم لقمة سائغة لاسرائيل، وفي نتائج الاتفاقيات المنفردة مع مصر والأردن والسلطة الفلسطينية عبرة وعظة.

أما فيما يتعلق بخطر النزاعات مع بقية الدول وخاصة تركيا واثيوبيا، فعلى الدول المتشاطئة معها بالمياه، ان لا تعدم وسيلة سياسية لحل الأمر بالطرق السلمية بإستعمال كل وسائل الضغط السياسي

---

[57] تريز منصور، *على الرغم من كل التهديدات والتحديات الإسرائيلية لبنان يستعيد حقه المشروع في مياه الوزاني*، مجلة الجيش اللبناني، العدد 209، تشرين الثاني 2002، بيروت.

[58] جريدة الأخبار،"*مياه الجنوبي تطلق معركة الوزاني–الحاصباني*"، عدد 25 تموز 2019.

[59] Guterman, op. cit., p– 62.

والمطالبة بتطبيق القوانين الدولية، واللجوء الى المحاكم الدولية لحسم الخلاف إذا لزم الأمر، وتجنب استعمال القوة العسكرية، وعلى بقية الدول العربية الوقوف مع سوريا والعراق ومصر والسودان واستعمال كل وسائل الضغط السياسي لديها ولن يحصل ذلك إلا بتفعيل دور الجامعة العربية لتصبح الأداة العربية الأقوى في الساحة الدولية.

من أهم أسباب الأزمات في الوطن العربي عامة هو التزايد السكاني الكبير في العقود الأخيرة، ويشكل ذلك التزايد العائق الأكبر أمام التنمية البشرية، فمن البديهي القول بأن وضع سياسات جدية للحد من الزيادة السكانية يأتي في رأس الأولويات بالنسبة الى استهلاك المياه، والقضاء على الأمية والزامية التعليم حتى مراحل متقدمة منه من أهم وسائل الحد من التزايد السكاني؛ والحد من الهجرة من الريف الى المدينة بتنمية المناطق الريفية، وضع قاعدة من الإحصاءات والبيانات والمسوحات ضرورية لوضع الأبحاث والدراسات التقنية والإجتماعية والقانونية والسياسية، وحبذا لو استطعنا تأسيس مركز موحد للدول موضوع الدراسة يشرف على هذه الدراسات، ويكون المرشد لصانعي السياسات المائية فيها.

على الدول المعنية البدء بوضع الخطط لبناء محطات لتحلية المياه، ومع إكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي على شواطىء لبنان وسوريا ومصر يجعل من تكلفة هذه المحطات منخفضة بإستعمال الغاز الطبيعي في تشغيلها، كما يتوجب على هذه الدول التعاون لتوزيع الزراعات فيما بينها بما يتناسب مع الظروف المناخية والجغرافية لكل دولة. وهذا يتطلب إزالة الحواجز الجمركية بينها. وتقع على عاتق كل دولة عربية موضوع الدراسة، تأهيل الكوادر الفنية المتخصصة، ووضع البرامج الإعلامية المركزة لترشيد الإستهلاك المائي وزيادة الوعي البيئي وإدخال كل ذلك في البرامج المدرسية، واستعمال احدث التقنيات في الشبكات المائية في المدن والقرى وداخل المنازل، واستعمال الحنفيات (الصنابير) الذكية، كذلك استعمال العدادات الذكية للإستهلاك المنزلي للحد من التبذير في المياه، وإنشاء محطات إعادة تدوير المياه المبتذلة لإستعمالها في الزراعة، وإنشاء السدود على الأنهار والبرك لتجميع مياه الأمطار، ووضع القوانين المنظِمة لسحب المياه الجوفية ضمن خطط مدروسة، وتخفيف التلوث في مياه الأنهار، ووقف رمي الملوثات الصناعية في المجاري المائية، واستعمال الوسائل الحديثة في الري، وإنشاء مراكز متخصصة لمساعدة وإرشاد المزارعين والمواطنين فستعمال هذه الوسائل، والتخفيف قدر المستطاع من الزراعات والصناعات التي تحتاج الى كميات كبيرة من المياه بوضع الخطط الصحيحة لهذه القطاعات، ولكن دون المساس بالأمن الغذائي.

منذ تسعينيات القرن الماضي، بدأت تقارير التنمية البشرية تتحدث عن الأمن البشري، معتبرة الأمن المائي من أهم عناصر الأمن البشري[60]، وإذا كانت الأمم تتصارع على إمتلاك النفط وهو من الموارد التي يوجد لها البديل، فكم من النزاعات ستستعصي على الحل لإمتلاك الماء وهو من الموارد التي لا بديل لها[61]، من هنا تكررت على مسامعنا مقولة "إن الحروب القادمة في المنطقة هي حروب من أجل المياه".

وبعد استعراضنا لمسار النزاعات حول المياه في المنطقة العربية منذ نشوء هذا الكيان وحتى قبل ذلك، لا بد من التحرك بجدية قبل فوات الأوان وإستشراف المستقبل المائي القاتم وأن لا نبقى نعمل على مبدأ رد الفعل عند وقوع الكارثة، وحتى لا تلعننا الأجيال القادمة التي لن تجد الماء الكافي لأبسط ضرورات الحياة الكريمة، من أجل كل هذا علينا دق ناقوس الخطر والمباشرة في وضع الخطط المائية وتجاوز الخلافات الضيقة والإنطلاق الى عمل عربي جماعي، لعل هذا الخطر المائي الذي يهدد الجميع دون إستثناء يكون خطوة أولية في رحلة الألف ميل لإعادة التضامن العربي المفقود.

إن الفشل في إدارة السياسات المائية الصحيحة لن يهدد فقط الأمن المائي العربي بل الأمن الإجتماعي والسياسي والإقتصادي، فعندما تصبح الدول العربية عاجزة عن تأمين الماء والغذاء الضروري لمواطنيها، ستلجأ الى إستجداء غذائها من الدول الكبيرة المصدرة، وساعتئذ ستجد نفسها مرهونة بالكامل لهذه الدول، فتصبح مواقفها السياسية رجع صدى لمواقف هذه الدول، وتفقد بالتالي حريتها وكرامتها، فمن لا يملك قوته لا يملك حريته، فكيف يحفظ ماء الوجه من لا يملك حتى الماء ليشرب؟

---

[60] كليب سعد كليب، *الأمن المائي في البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين*، مجلة الجيش اللبناني، العدد 73، تموز 2010.

[61] Beyond conflict resolution: Peacebuilding through water governance in the Middle East and North Africa. (2017). *Water Scarcity, Climate Change and Conflict in the Middle East*. https://doi.org/10.5040/9781350989719.ch-008